آراء

محيي إسماعيل... من غير أن تتعجّب

عبد الحكيم حيدر

في الأسابيع التي أعلن فيها عادل إمام اعتزال الفن نهائياً للتفرّغ لبقايا سعاداته بجوار أحفاده، وامتلاك ياسمين صبري طائرة خاصة، مع امتلاك محمد رمضان عدة سيارات غالية السعر، وحصول المذيع عمرو أديب على الجنسية السعودية، ومن بعده حصول النجم محمد هنيدي على جواز السفر السعودي مع توصية من تركي آل الشيخ بتنفيذ الجزء الثاني من فيلم «صعيدي في الجامعة الأميركية» بالنجم نفسه محمد هنيدي وفي أسرع وقت، وفي الطريق نتابع باقي الأسماء الفنية للحصول على الجواز نفسه، في ذلك الوقت، ومن داخل معرض القاهرة الدولي للكتاب 55 يأتي الخبر المؤسف عن الممثل محيي إسماعيل. كان من المفترض أن يوقع الممثل كتابه في المعرض، وحضر إلى القاعة في الميعاد المحدّد ولم يجد الجمهور، فقرر أن يمشي، وهو نفسه الموقف الذي حصل معه قبل سنتين في معرض الكتاب، حينما كان سيشارك في ندوة عنوانها: «200 سنة على ميلاد ديستويفسكي» في قاعة ضيف الشرف بالمعرض، وحينما وصل في الميعاد المحدّد لم يجد أحداً في القاعة، فقرّر أن يمشي.

هل باتت الثقافة ثقيلة على جناح السلطة الطري إلى هذا الحد، أو هل بات الرجل المثقف الفنان ثقيل الظلّ على قلب السلطة، حتى وإن كان في جنون محيي إسماعيل اللطيف، فما بالك لو كانت تلك الندوة مثلاً للفنان سعد الصغيّر، أو لأحمد العوضي كي يذكر سبب انفصاله عن ياسمين عبد العزير، أو للفنانة زينة مثلاً كي ترمي بدلوها في المشكلة التي أدّت إلى انهيار الجنيه المصري وكسر عينه أمام العملات، فلا مانع حينئذ من أن تكون القاعة معدّة بالمساعدة الأمنية وفي كامل جاهزيتها مع عدة «بوكيهات» الورد بالطبع، وخصوصاً إن حضرت ياسمين عبد العزيز مع طاقمها الأمني وحضرت زينة أيضاً. وعلى الطرف الآخر من الجلسة، منعاً للاحتكاك والتصادم. نحن أمام حالة مربكة ومرتبكة، وليس فيها أي مكان لسليم حسن، أو لحسن سليم، إلا كديكور بعيد لزوم الوجاهة المعقمة ثقافيا بعدما انتهت صلاحيتها في البلاليص القديمة. هل يتم ذلك كله بفعل فاعل بعد سنواتٍ من تجريف الوعي المتعمّد للناس على مدار سنوات ببرامج «التوك شو»، والمسلسلات المطبوخة ببهارات السلطة جيدا بعد تطفيش محمد جلال عبد القوي وغيره. لا تنسَ أنه في الدورة 55، تتم مناقشة «المشروع السردي للراحل جمال الغيطاني»، ويتم نسيان أو تناسي الكاتب محمد البساطي، مع عبد الحكيم قاسم، ومحمد روميش، ويحيى الطاهر عبد الله، وجميل عطيّة إبراهيم، ومحمد مستجاب، وأمل دنقل، ومحمد عفيفي مطر، وفاروق عبد القادر، وهم من أبناء جيل جمال الغيطاني نفسه، وكلهم أصحاب مواهب كبيرة، نثراً، وشعراً، ونقداً، فكيف جرى طي صفحة كل هؤلاء واستبقت السلطة فقط على مشروع جمال الغيطاني فقط؟

حتى الكتّاب الذين اكتفوا بالصمت والحكمة والبعد عن تلك الموائد والزهد فيها بعدما راجعوا أنفسهم، كمحمد المخزنجي، أو محمد المنسي قنديل، فقد تم إخفاء سيرهم تماماً. أما معارضو الخامسة مساء، يوم ويوم حسب توجهات الريح، فقد جرى إدراج أسماء تلك الفئة في موائد الحوار الوطني أو الكتابة في صحيفة الدستور، تحت قيادة محمد الباز، أو في «الوطن»، تحت قيادة محمود مسلم، أو جائزة من هنا أو هناك كجوائز ساويرس أو جوائز معرض الكتاب أو اتحاد الكتّاب، أو جوائز دبي للصحافة أو العمل في الإعداد، بأسماء ثلاثية، أو احترام بقية حمالات إبراهيم عيسى خوفا من الأيام السوداء التي سوف تأتي قريبا. نحن أمام مساحات ثقافية قد تم حرقها تماماً بالتخويف من الرزق والآتي، بخاصة بعد جنون الدولار وارتفاع سعره فتم لصق حوائط المعرض بجوار مسجد المشير، وبذلك تحصل على ثوابيْن من الزيارة، ثواب المسجد وثواب القضاء على الثورة تماماً ومن جذورها.

إيكواس: مشكلة تكتل أم صراع قوى؟

محمد طيفوري

أعلن ثلاثي النيجر ومالي وبوركينا فاسو، في بيان مشترك، عن انسحابه من المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا (إيكواس)، بسبب خضوعها لتأثير قوى أجنبية، جعلت هذه الكتلة الإقليمية تبتعد عن مبادئ المنظمة العظيمة وقيم آبائها المؤسّسين. وتحدّث البيان عن قرار هذه الدول أخذ مصيرها بأيديها، بإعلان قادتها، من موقع مسؤوليتهم أمام التاريخ، واستجابة لتطلعات شعوبهم، الانسحاب الفوري من التجمّع الذي زاغ عن غاياته، بعدما اتّخذ «مواقف غير عقلانية وغير مقبولة وغير مسؤولة، في انتهاك لنصوصه الخاصة»، ما يشكّل تهديدا للدول الأعضاء وشعوبها. خطوة متوقعة وغير مفاجئة، بالنظر إلى توتر العلاقة الذي أعقب الانقلابات التي عرفتها مالي (2020)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023)، فتوالت قرارات المنظمّة ضد القادة العسكريين بإغلاق الحدود مع مالي وتجميد أصولها المالية في البنوك التابعة لها، واستدعاء سفراء الدول الأعضاء من باماكو. وفرض حصار اقتصادي موسّع على النيجر، مع عزم قوي على التدخل عسكرياً من أجل استعادة السلطة هناك، كاد أن يحدُث لولا اعتراض مالي وبوركينا فاسو الشديد عليه، مع تلويحهما بإمكانية القتال ضد القوة المشتركة للمجموعة.

يبقى الانسحاب بهذه الطريقة سابقة في تاريخ المنظمة، ومن ثلاثة أعضاء ساهموا في تأسيس التكتل، عام 1975، لهم وزن ثقيل (ديموغرافياً وعسكرياً واقتصادياً) في قائمة دول المجموعة. بذلك، تصبح منطقة الصحراء أمام منعطف جديد، بعد 49 عاماً من التضامن والتعاون والعمل المشترك بين هذه الدول، فحتى واقعة خروج موريتانيا، أواخر عام 2000، ثم عودتها بتوقيع اتفاق شراكة مع المجموعة في صيف 2017، لا تمثل شيئاً مقارنة بأهم تحدٍّ يواجه المنظمة منذ تأسيسها.

يُنظر إلى تجمع إيكواس (15 دولة)، تمتد على خمسة ملايين كيلومتر مربع، أي ما يعادل 17% من مساحة القارّة، وتعداد سكاني يفوق 350 مليون نسمة، بأنه أعلى سلطة سياسية وإقليمية في غرب أفريقيا، فما يملكه من صلاحيات قانونية عن طريق مواثيقه يسمح له باستتباب الاستقرار السياسي، وضمان التداول السلمي على السلطة في دول منطقة غرب أفريقيا، بعد نجاح تدخله في عمليات حفظ السلام بقوات عسكرية مشتركة، في عدة دول: ليبيريا (1990)، وسيراليون (1998)، وغينيا بيساو (1999)، وساحل العاجل (2003)، وغامبيا (2017). لكن توالي الانقلابات العسكرية في المنطقة، في السنوات الأخيرة، أفقد المنظمة كثيراً من سلطتها، بسبب تباين مواقف أعضائها إزاء تلك الأحداث، ما انعكس على الإجراءات المتّخذة ضد قادة الانقلاب.

تواجه «إيكواس» خطر التفكك، فخروج ثلاثي الساحل قد يشجع دولا أخرى على مغادرة المجموعة الاقتصادية، في ظلّ انتشار سردية بين شعوب الدول الأعضاء، تعتبر المنظمة مختطفة من نيجيريا التي تمثل 60% من ناتجها المحلي، وتحظى بقرابة 1/3 من المقاعد في برلمان المجموعة (35 من أصل 115). وزادت لغة تحرير بيان الانسحاب الأمر حدّة، بالحديث عن الدعم الشعبي للخروج من هيئة لم تعد ذات سيادة في قراراتها، وفي ذلك إشارة مباشرة إلى الضغوط الفرنسية على أعضاء بعينهم في التجمّع الاقتصادي. نجح قادة الدول الثلاث في زجّ المنظمة في متاهة يصعب الخروج منها، فالاعتراف بالمجالس العسكرية في هذه الدول، يمثل تهديدا لبقية دول إيكواس، لأنه يفتح الباب أمام الانقلابات في دول أخرى. وعدم الاعتراف يعني خسارة عضوية ثلاثة أعضاء مؤسّسين، نجحوا بهذا القرار في توسيع حاضنتهم الشعبية ورفع رصيدهم الجماهيري، باستغلال الخطاب المناهض للنفوذ الغربي لدى شعوب المنطقة، فضلاً عن توريط المجموعة بالتشكيك في استقلاليتها. الوساطة أنجع السبل لتجاوز مأزق يضع المجموعة برمتها في مهب الريح، ليثور السؤال كيف ذلك؟ الجواب بكل بساطة هو إصلاحات داخلية جوهرية تنفي عن المنظمة أي ولاء للغرب أو خضوع لتأثير خارجي. من شأن خيار آخر أن يضع المنطقة على كف عفريت، بالحضور المتزايد لروسيا، بدعمها تأسيس تحالف دول الساحل الثلاث، لتطويق النفوذ الفرنسي المتداعي في القارّة، ما يحوّل غربي أفريقيا إلى بؤرة توتر جديدة في صراع النفوذ الدولي، وإعادة بلورة نظام عالمي بين القوى الكبرى.

(كاتب مغربي)

عن احتجاجات المزارعين في فرنسا وأوروبا

راتب شعبو

بين عشيةٍ وضحاها تحوّلت الجرّارات في فرنسا من وسيلة إنتاج إلى وسيلة احتجاج. قطعت الجرّارات الثقيلة الحركة مئات وربما آلاف الكيلومترات، كي ترفع الصوت وتقول لعموم الفرنسيين «إذا توقفنا تجوعون»، وتكمل «ليست هذه أوروبا التي نريد». هناك من قال إن الجرّارات الزراعية تحوّلت إلى وسيلة حرب، فباتت تغلق الطرقات كما لو أنها دبّابات، وزاد في صدق هذا التشبيه مشهد وقوف الجرّارات الزراعية على الطرق السريعة في مواجهة العربات المصفّحة التي نشرتها وزارة الداخلية لمنع الفلاحين من دخول العاصمة.

الحقيقة أن بوادر احتجاجات الفلاحين في فرنسا ظهرت في الخريف الماضي، حين بدأ الفلاحون يقلبون اللافتات التي تحمل أسماء البلدات والقرى رأساً على عقب، في احتجاج رمزي يقول للحكومة إنها في سياساتها الزراعية إنما تسير على الرأس. ولم تكن هذه الرسالة خافية على المسؤولين، ولا سيما المنتخبين منهم، مثل رؤساء البلديات، فقد رأى في حينها رئيس جمعية رؤساء البلديات ما رآه الفلاحون، وقال «بالفعل إننا نسير بالمقلوب»، يعني أن الحكومة تعمل من جهة على تقييد «حرية» الفلاحين بفرض نواظم بيئية عليهم، ومن جهة أخرى، تنهج سياسة التجارة الحرة مع بلدانٍ لا تقيّد فلاحيها بمعايير بيئية مثل الاتحاد الأوروبي. ولكن ربما لم تتوقع الحكومة الفرنسية، ولا حتى النقابات الزراعية، أن تصل قوة الاحتجاج إلى هذا المستوى الذي فاجأ الجميع.

والحال أن واقع المزارعين في فرنسا غير مريح، بحسب المؤشّرات والأرقام التي تحملها التقارير التي تقول إن ربع المزارعين يعيشون في فقر، وإن نسبة الانتحار بين المزارعين الفرنسيين يصل معدلها إلى اثنين في اليوم، وأن المزارع الصغيرة المعتمدة على الأسرة تختفي بمعدل يقترب من مائتي مزرعة كل أسبوع، لصالح المزارع الكبيرة التي تحوز أكبر قدر من مساعدات الدولة، لأنه يتم حساب مقدار المساعدة وفق عدد الهكتارات.

فاق التعاطف الشعبي مع حركة الفلاحين التعاطف الذي شهدناه مع أصحاب السترات الصفراء. يعمل الفلاحون في شروط قاسية وهم مصدر غذائنا، يقول الفرنسيون. بالفعل، يقدّم الناس الطعام والشراب للفلاحين الذين يغلقون بجرّارتهم الطرقات المؤدّية إلى باريس، ويفتحون بيوتهم كي يبيت فيها سائقو الجرارات المتجهة، رغم بطء حركتها، للمرابطة في مناطق تبعد مئات الكيلومترات عن مزارعها.

وبصرف النظر عن أن الفلاحين يشكّلون، في العموم، وسطاً مناسباً لنشاط اليمين التقليدي الفرنسي، وعن أن اليمين المتطرّف يخترق اليوم هذا الوسط ويستثمر في موجة غضب المزارعين الذي يشكّل تربة مناسبة لاستقبال كلام اليمين المتطرّف الذي يرى في الاتحاد الاوروبي «سجناً»، ويرى أن الاتحاد «يقتل فلاحينا»، بحسب تعبير رئيس حزب (التجمّع الوطني). وبصرف النظر عن دخول خيارات سياسية كبرى على خط الصراع الزراعي «المطلبي»، ومنه أن تحمل بعض الجرّارات الزراعية شعار «Frexit»، على غرار «Brexit» البريطانية، الطامح إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي الذي يتبنّى استراتيجية «الصفقة الخضراء» كي يجعل من أوروبا محايدة مناخياً بحلول 2050، والذي يرى المزارعون أن سياساته بخصوص التجارة الحرّة وتقييد استخدام المبيدات والأسمدة تفقرهم. مع العلم أن فرنسا، وهي القوة الزراعية الأولى داخل الاتحاد الأوروبي، هي الدولة الأوروبية الأكثر استفادة من المساعدات الزراعية التي يقدّمها الاتحاد، بواقع 9,5 مليارات يورو سنوياً. نقول بصرف النظر عن هذا كله، تطرح احتجاجات الفلاحين في فرنسا، وفي عدد غير قليل من الدول الأوروبية، على المراقب أمرين: الأول السؤال عن التعارض الظاهر بين مصالح الفلاحين ومتطلبات حماية البيئة، وهو ما يبدو أكثر وضوحاً في حالة المزارعين الكبار الذين يسيطرون على الزراعة وعلى كبرى التشكيلات النقابية الفلاحية، مثل الاتحاد الوطني لنقابات المستثمرين الزراعيين في فرنسا (FNSEA).

يدفع هذا الأمر إلى التفكير في سبل للمواءمة بين مساندة حق الفلاحين في تحقيق دخول أعلى تسمح لهم بحياة أفضل وبمردود يكافئ تعبهم، وبين مساندة القوانين التي تحمي البيئة والصحة العامة والتي من شأنها أن تقلل إنتاجية الأرض وبالتالي القدرة التنافسية في سوق مفتوحة. هذا التعارض هو، في الواقع، المدخل المناسب لأحزاب اليمين الأوروبي التي تدير الظهر للمخاطر البيئية، وتميل أكثر فأكثر باتجاه الانعزال.

> فاق التعاطف الشعبي في فرنسا مع حركة الفلاحين التعاطف الذي شهدناه مع أصحاب السترات الصفراء

والأمر الثاني الذي تثيره احتجاجات المزارعين في أوروبا أن المخاطر البيئية التي تطاول الجميع من دون تمييز في الطبقة أو المنبت أو الثقافة ... إلخ، والتي تجد، في أوروبا، أحزاباً ونخباً واعية تناضل من أجل تجنّبها والحد منها، تفتقد لذات اجتماعية لها مصالح مباشرة في درئها، ويمكن أن تدافع عنها كما يمكن أن تدافع الفئات الاجتماعية المختلفة عن مصالحها المباشرة، أي كما يفعل الفلاحون في أوروبا دفاعاً عن مصالحهم الزراعية الآن. غياب الذات الاجتماعية ذات المصلحة «البيئية» المباشرة، يجعل من المطالب البيئية سندريلا المطالب، فهي في الواقع أول ما تضحّي به الحكومات حين تواجه موجة احتجاجات تتعارض مطالبها مع المعايير البيئية، تماماً كما يجري اليوم مع تراجع المفوضية الأوروبية مثلاً عن خطّة خفض استخدام المبيدات الحشرية، التي كانت تهدف إلى خفض استخدام المبيدات إلى النصف بحلول العام 2030. هذا فضلاً عن تجميد الاتحاد مطالبة المزارعين بالإبقاء على نسبة من أراضيهم من دون استصلاح من أجل تحسين التنوع البيولوجي، في مسعى الاتحاد لامتصاص غضب المزارعين.

مع تزايد شعبية التيارات اليمينية في أوروبا، الأمر الذي قد ينعكس في زيادة مندوبي هذه الأحزاب في البرلمان الأوروبي في الانتخابات القادمة في النصف الأول من يونيو/ حزيران المقبل، من المرجّح أن يتراجع الاتحاد الأوروبي عن خطوات بيئية أخرى تهدف إلى حماية الأرض (مثل تنويع المحاصيل وتبوير إلزامي لجزء من الأرض)، وحماية البيئة (مثل تقييد استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة)، هذا في حين يزداد عدد ضحايا المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة ليس فقط بين المستهلكين بل أيضاً بين الفلاحين أنفسهم. المطالب البيئية هي في الواقع مطالب تخصّ الجميع، ولا تخصّ أحداً في الوقت نفسه.

(كاتب سوري في فرنسا)

كاريكاتير **عماد حجاج**

بين طوفان الأقصى وثورة 1936

حلمي الأسمر

إلى وقتٍ مضى، كنا نظنّ أن موقف النظام العربي الرسمي من عدوان الصهاينة على غزّة هو محض «خذلان» أو تواطؤ، أو في أحسن حالته «عجز»، ثم تبين أن الأمر يتجاوز كل هذه «المصفوفة» بمراحل، ففي كل يوم يثبت هذا النظام بمجمله أنه داخل في حلف استراتيجي ليس مع من يحتضن كيان العدو ويتبنّاه ويستثمر فيه، بل مع الكيان نفسه، بكل ما تحمل هذه الكلمة من معاني الولاء والحب وحتى العشق، والتفاني في الخدمة.

أكثر ما كان يؤلم صياح امرأة أو طفل من تحت الرّكام في غزّة: «أين العرب؟» وأين المسلمون؟ وأين «إخوتنا» في الدين واللغة والوطن؟ هذه الصرخة تؤلم أكثر من أصوات الصواريخ التي يرسلها العدو لتفجّر مربّعا سكنيا في غزة، على رؤوس ساكنيه، فهذه الصواريخ لم تكن صهيونية خالصة، ولا أميركية أو بريطانية أو ألمانية أو فرنسية، بل كانت محشوة بأبجدية عربية فصيحة، لطالما قرأناها في بيانات جامعة الدول العربية، وبيانات اللقاءات الثنائية، وتصريحات نارية تصف فلسطين بأنها قضية العرب الأولى، وقضيتهم المركزية، ولطالما سكنت قصائد المنافقين وعشّشت في مقالاتهم، وهي تصف الموقف المبدئي لهذا البلد أو ذاك من بلاد العرب، نحو فلسطين وأهلها. عقود خلت بل سنوات، ونحن نعتقد أن النظام العربي الرسمي لم يزل يحمل أملاً ما في التحرير أو على الأقل وقف تمدّد العدوان، والتقليل من توحشه، ولجمه عن ارتكاب الفظائع وجرائم الإبادة الجماعية التي لم تبدأ في غزّة، بل بدأت منذ ما يزيد عن قرن، ولكنها في معركة الطوفان الكاشفة وضحت الصورة كأبشع ما تكون، فالنظام العربي ضالعُ في الجريمة، وأحد مفاعيلها النشطين، بهمّة عالية وحماس قلّ نظيره، بل ربما يفوق حماسُه حرصَ العدو الصهيوني على القضاء على «حماس»، فهي من وجهة نظره عنوان الشر وأس «الإرهاب» وناقوس الخطر الذي يُؤذن بزوال سلطانه وهيلمانه وجبروته وسطوته وإرهابه، فهي إن نجت من بطش العدو (ناجية بعونه تعالى) فهي تفتتح عهدا جديدا ينهي تعبيد «الرعايا» لهذا أو ذاك من رموز النظام العربي الرسمي وطواغيته وأصنامه وزعاماته، فهي في تصنيف هذا النظام «عدو» يجب اجتثاثه من جذوره، هي رمز «لعين» من رموز الكرامة التي اجتهد النظام في مسحها من ذاكرة رعاياه، هي الكبرياء الذي تحوّل معناها إلى التمتّع بالانحناء لـ«ولي الأمر» وحتى تقبيل يده، والتنعم بالخضوع له، والتمسّح حتى بحجّابه وحرّاسه ومستشاريه وخدمه وحشمه.

«حماس» هي الفيروس الخطير الذي يجب أن لا ينتشر ضرره وخطره في جموع الغافين المخدرين، الذي يبلغ أقصى حلم أحدهم أن يحظى بالسلام على «ولي الأمر» أو حتى أحد مستخدميه، كي يضع صورته على بروفايل «فيسبوك»، أو يزيّن بها صدر مجلسه.

لم نعد نصدّق أي كلمة «تدين» العدوان، من أي مسؤول عربي، ناهيك بالغربي، كل ما يقولونه محض وهم، فلا التحرير تحرير ولا حل «الدولتين!» ولا التسويات «العادلة» ولا كل هذه الهذرمات، تحمل أي معنى غير تزجية الوقت وإعطاء العدو مزيداً من «الفرص» لسحق المقاومة، واجتثاث أي إحساس بالكرامة والكبرياء، ألسنتهم مع فلسطين وقلوبهم وسلاحهم ودعواتهم وقيامهم وجلوسهم مع «إسرائيل». كان يمكنهم فعل الكثير حتى من دون أن يريقوا قطرة دم واحدة من جنودهم، ولكنهم لم يفعلوا، ليس عجزاً بالطبع، ولكن عن سابق إصرار وتصميم وتخطيط. المقاومة هنا هي الشر المستطير الذي يجب أن يدفن تحت الأنقاض وفي الأنفاق، كي لا يخرج وتشيع «شروره» في فضاء العرب ويبعث في نفوسهم شوقهم «المحرّم» في الحرية والكرامة والكبرياء.

هي ليست معركة بين «إسرائيل» وفلسطين، بل بين حلفين، حلف عربي غربي استراتيجي لإبقاء العرب في ذيل قائمة البشر وحلف يتوق للانعتاق من الاستبداد والاستعباد بكل ألوانه وأشكاله، ولهذا «تجب» هزيمة من يدق أبواب الحرية، وقطع يده، ونسله من بعده، وهدم بيوته على رؤوس أهله، وتفجير مدارسه وجامعاته ومستشفياته، وحرق كتبه، وتجريف شوارعه، كي يتوب كل من يسلك سلوكه عن مجرد التفكير في هذا «الشر» المستطير.

> بكلمة واحدة من أحد رموز النظام العربي، يمكن وقف العدوان غداً

بكلمة واحدة من أحد رموز النظام العربي الرسمي، يمكن وقف العدوان غدا، لا نتحدّث عن سلاح البترول، ولا عن المقاطعة الحقيقية للكيان وعدم استخدام أراضي العرب لنجدته، بل بدعوة الأمم المتحدة لتغيير مكانة «دولة إسرائيل» في المنظمة الدولية من عضو إلى مراقب، وعندها ستجثو إسرائيل على ركبتيها، ثمّة عشرة إجراءات كهذا يمكن أن يقوم بها العرب يعرفها خبراء القانون الدولي (المستشار حسن أحمد عمر مثلا، ابحثوا عما يقول وستجدون العجب العجاب)، ويعرفها أيضا عشرات من هؤلاء الخبراء، ولكنهم لا يريدون، لأنهم جزء من حلف استراتيجي عربي غربي لسحق المقاومة والكرامة، وكما فعل أجدادهم مع ثورة العام 1936 الفلسطينية العظيمة وأجهضوها، بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من تحرير فلسطين، ها هم أحفادهم يعيدون الكرّة مع طوفان الأقصى، ويحاولون بكل قوة حرمان المقاومة من قطف ثمار نصرها، كي لا يغرقهم الطوفان كما أغرق أسيادهم.

(كاتب من الأردن)

بين «ملك» سورية المتوحشة و«مملوكه» الوفي

عبير نصر

أياً تكن المآلات التي وصل إليها الحدثُ السوري الراهن، وحتى لا ينصرف التصوّر إلى خارج حدود موضوعية الاستعصاء الوطني المزمن الذي لم يتأتَّ من فراغ، علينا أن نضع نصب أعيننا رحلة الإنكار السوري الطويل لسورية منذ بداية عهد الاستقلال، من زعمائها ورجالاتها الوطنيين، الذين تعاملوا معها كما لو أنها بلا تاريخ أو جذور، ولا بدّ من إلحاقها بأمم أخرى أكثر أصالة، العراق ومصر مثالاً، ليكتمل المشهد العبثي بوصول حافظ الأسد إلى السلطة، والذي سيوغل أكثر في الإنكار بعد اختصارها المهين باسم «سورية الأسد». كان هذا، لا شك، إيعازاً بالسير بالبلاد نسقياً باتجاه البدائية السياسية مع هندسة متأنّية لمملكة الرعب، واصطناع ما يمكن تسميتها «القبلة الأمنية»، حيث الحاكم ربّ البلاد، والكلّ يدور حوله ممجّداً ومسبّحاً. مستنداً إلى القوة العارية، بدأ طاغية دمشق بابتكار خلطة مجتمع قبل سياسي داخل مطابخ الشر المطلق للأجهزة الأمنية والاستخباراتية، ونظراً إلى توفر المعطيات بإحاطات مفصّلة يتضح السعي الحثيث وراء هيمنة عدمية عبر تكديس شعبٍ من المساطيل داخل جمهورية «الأبد الأسدي».

على التوازي، سيبلغ الإنكار منتهاه بعد الثورة السورية، التي ستستبيح ما تشاء بدعوةٍ من «رئيس» منفصم لم يرَ في سورية يوماً وطناً، بل مزرعة موروثة، ذهب الجميع فيها إلى طوائفهم وإثنياتهم ومصالحهم. واليوم، ليس ثمّة ما يشي بتغيراتٍ مهمّة في إدارة رحلة الإنكار السوري، الأطراف جميعها ما زالت رهينة تقديراتها الخاصة لمصالحها ورؤيتها البعد الاستثماري إلى حين امتلاء سلال اللاعبين الكبار بالثمار المرجوّة، ما يعيدنا إلى بادئ ذي بدء لفهم معضلة بلادٍ «لقيطة» باتت خليطاً هجيناً بين الأطماع المتوحشة والاستبداد الشرقي، بتوجيهاتٍ استخباراتية وغاياتٍ تآمرية، لتستحيل إلى مسلخ بشري بعدما كانت سجناً مظلماً كبيراً.

وبالتساوق مع السردية السائدة إنّ نظام الأسد نشأ نشأة مشبوهة في ظلّ تاريخ حافل بالمجازر، ثمة حقيقة عصية على السطحية والارتجال، أنه لم يعد يملك ما يسعفه في الخروج من إجرامه سوى التمادي في الجريمة. في المقابل، ثمة ديناميات موازية لإعادة توطيد سلطته، عبر التلاعب بشبكات النخب الأمنية والاستخباراتية، والتحصّل على شرعية وأدوات، تتيحها مساحات المناورة المتشكلة خارجياً وداخلياً، مع ما يعتري هذه العملية من تحدّيات جمّة، ما يشي بتصوّر وجود اضطرابٍ مكتسب له أساس بنيويّ في دينامية الاستبداد الأسدي القائم على تراكم اعتلالاتٍ مصلحية فراديّة وإفلاساتٍ سياسية. يأخذنا هذا بالضرورة باتجاه كتاب «سورية: الدولة المتوحشة» للفرنسي ميشيل سورا، الذي فكّك البنية السلطويّة التي أنشأها الأسد الأب عبر استثمار الآلة العسكرية واستخدامها وَفقَ نموذج «العصابة»، فاضحاً ميكانيزمات سلطتهِ العميقة، وجوهرها التغييب الممنهج للمركز في منظومة العلاقات الأمنية، فالثقل المؤثر موجود دائماً بين هوامش الأطراف. وربما التغييرات التي طرأت أخيرا على أعلى المستويات الأمنية، خير دليل على ذلك، وكان أهمّها عزل اللواء علي مملوك، وإبعاده عن رئاسة الأمن الوطني، وتعيينه مستشاراً أمنياً. تغييرات فتحت بابَ التساؤل عن نهاية عهد الرجل الذي ينتمي إلى نظام النفعيات وبولاء إيديولوجي صارم، باعتباره أحد قادة المخابرات الجوية والأب الروحي لجهاز أمن الدولة سنوات طويلة ورئيساً لهيكلة جميع الأجهزة الأمنية مع اشتعال شرارة الثورة السورية.

وليس الجواب عن سؤال اقتلاع علي مملوك بالهيّن ولا بالمنحسم، ويتطلّب الأمر استيعاب استراتيجية نظام الأسد في إعادة «تزييت» مفاصل الحركة لما يُسمّى «ماكينة التوحش الأعمى»، من منطلق أنها الحاضن والمنتج والمشكّل لنمط الصراع السوري، ما منَحَ الأسد الابن «الحصانة السيادية» حتى اللحظة على الأقل، فهو لا يسمح لأيّ قائدٍ مؤثر بالبقاء طويلاً في منصبٍ حرج، بالتالي، لا يأتي استغناء «ملك» سورية المفيدة عن «مملوكه»، وهو آخر المتبقّين من رعيل الأسد الأب، وفي هذا التوقيت بالذات، في إطار التحديث السلطوي الذي راح يتبجّح به أخيرا، خصوصاً بعد استبداله باللواء كفاح ملحم الذي لا يتمتع بخبرة أمنية متقدّمة، وله تاريخ وحشي مليء بالانتهاكات والتجاوزات، ما يعني أنّ شيئاً لم يتغيّر في التقسيمة الطائفية لقيادة الأجهزة الأمنية. وليس مما يُقرَأ بتأنٍّ ليُنسى، وهو التسليم بأنّ مملوك، الذي لعب دوراً محورياً في اتخاذ القرار داخل النظام، وفي أحلك سنواته خلال العقديّة الفائتة، لن يكون أوفر حظّاً من كثيرين من رجالات الأسد الأوفياء، الذين «أقصوا» على الناعم ضمن سياسة غربلة الولاءات. ولعل أهمهم، علي دوبا، الذي كان يُوصف بالرجل الثاني في البلاد بعد حافظ الأسد، والذي ساهم في تأسيس منظومة الرعب الأسدية، هو الذي مات قعيداً على كرسي متحرك، ليمثل نهاية درامية مجانية لاسم كان كفيلاً بنشر الفزع في أوساط السوريينَ، حين ذكره، قبل ربع قرن فقط.

> تتضارب الأنباء عن خلفيات نقل اللواء مملوك، إنْ كان قرار إطاحة أو عزل أو حتّى ترقية، أو كان بإيعازٍ من الحليف الروسي

أمّا أغلَب الكلام الممجوج الذي يحاول إضفاء مسحة غيبيّة على شرعيّة الأسد فيؤكد أنّ «إعادة ترتيب أضلاع الهيكل الأمني» تثبت مرّة أخرى أنّ أصالة الممارسة السياسية لنظام الأسد تأتي من الحلول العدمية القائمة على منطق الكلّ أو اللاشيء، والتي لا تتنافى مع متضمّنات مصطلحات الإبادة الشهيرة من قبيل «الأسد أو لا أحد» و«الأسد أو نُحرق البلد» الملتهبة، رغم ساحة النزاع السوري المجمّدة حالياً، والتي تتسيدها تسويات مؤقتة، ومسارات سياسية معلقة، أيضاً مبادرات فقدت بوصلتها، فضلاً عن مشهدٍ أمني ركيك وخواصر رخوة، يزيدها هشاشةُ التلاعب بالنخب العسكرية والأمنية، على اعتبارها رهائن العرش الأسدي، لاسيّما المرشحين منها ليشكّلوا مراكز قوة بما لديهم من امتدادات محلية أو روابط مصلحية مع الحلفاء.

نافل القول... تتضارب الأنباء عن خلفيات نقل اللواء مملوك، إنْ كان قرار إطاحة أو عزل أو حتّى ترقية، أو كان بإيعازٍ مباشر من الحليف الروسي بعد تسريباتٍ صحافية فضحت خطته المبيّتة لإعادة هيكلة أجهزة الأمن والاستخبارات التي يديرها النظام. ومهما يكن من حقيقة الأمر، فالواضح أنّ المناقلات الأمنية الأخيرة التي يجريها الأسد ليست سوى تخبّطات عبثية لن تحقق أهدافا ملموسة وعوائد حقيقية، هو المعتمد على حلول بدائية تمزج بين الإكراه والإقصاء الناعم بهدف التشفي والإمعان في الإذلال والإخضاع، مع العلم أنّ مساعي الأسد لن تُبصر النور في المدى المنظور لما يواجه من تحدّياتٍ جسام، بينما تطارده أسماء ضحاياه حتى حفرة الجحيم السرمديّة، وتدفعه إلى ارتكاب مزيد من التخبّط السياسي والمذابح اليائسة لطمأنة ذاته المجرمة، التي ستشهد، لا بدّ، نهاية مزرية لحاكم ثقيل وحكم أثقل.

(كاتبة سورية)

يعارض علي مملوك النفوذ الإيراني (متن قاسمي/Getty)

توماس فريدمان والحيوانات في وصف منطقتنا

زياد بركات

ليس ثمّة صحافي في العالم مرحّب به في الشرق الأوسط أكثر من توماس فريدمان، الكاتب في «نيويورك تايمز»، إذ يكفيه أن يحجز في أي رحلة إلى المنطقة حتى يصبح جدول أعماله في الدولة التي سيهبط فيها مزدحماً بلقاءات مع كبار مسؤوليها، وغالباً ما يلتقيه زعماء تلك الدول، أو الأقل درجة واحدة فقط منهم، ليقفل راجعاً إلى بلاده، ويكتب ما يشاء استناداً إلى المصادر الرفيعة التي التقاها. وفي سجلّه أنه كتب المسوّدة الأولى للمبادرة العربية للسلام التي اقترحها ولي العهد السعودي في حينه عبد الله بن عبد العزيز على القمة العربية في بيروت عام 2002، وتقوم على دولة للفلسطينيين مقابل سلام مع الإقليم بأسره، وهي القمّة نفسها التي ألغت كلمة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في جلستها الافتتاحية، ما اضطرّه إلى إلقائها عبر قناة الجزيرة. على أن كثرة تكرّر فريدمان على المنطقة ومعرفته الوثيقة بزعمائها لم تغيّر من الغطرسة المكتومة في شخصيته، ونظرته الاستعلائية والاستشراقية تجاه المنطقة وشعوبها، وهو ما ظهر في مقال له نُشر أخيراً، كتب فيه أنه يفكر في الشرق الأوسط أحياناً من خلال مشاهدته «سي أن أن»، لكنه في أوقات أخرى يفضّل التفكير في هذه المنطقة من خلال قناة «كوكب الحيوانات»؛ وعليه فإن هناك قردة ودبابير وعناكب تتصارع، وأسداً ما زال ملك هذه الغابة، لكنّه عجوزٌ ومتعب، ما يجعل بقية الحيوانات المفترسة لا تخشى اختبار قوته.

للوهلة الأولى، تبدو تشبيهات فريدمان صحيحة، لكنّها غير بريئة من الأساس، إذ تُحيل إلى حقل دلالاتٍ تزدري المنطقة وزعمائها وشعوبها وطبيعة الصراعات فيها، فهي أقلّ من أن تنتمي إلى عالم الإنسان والاجتماع المعاصر، ولا يمكن فهمها إلا بمقارنتها بعالم الحيوان: إيران نوعٌ ضارٌّ من الدبابير، لبنان وسورية واليمن والعراق مجرّد يرقات يضع الدبور بيضه فيها، فتفقس من خلال أكلها هذه الحواضن من الداخل. «حماس» عناكب الباب المسحور التي تقفز بسرعة كبيرة جداً للانقضاض على فريستها. نتنياهو (أضاف نتنياهو فقط وليس إسرائيل إلى عالم الحيوانات) من قرود ليمور السيفاكا. والحال هذه، نحن أمام قاموس حيواني، وربما أمام نسخة حديثة لكن مشوّهة لكليلة ودمنة لابن المقفع، مع رجحان الكفّة لصالح الأخير الذي دفعه الخوف، لا الغطرسة والاستعلاء، إلى ترجمة أو إعادة إنتاج قصص صراعات الحكم على ألسنة الحيوانات خوفاً من سوء الفهم أو التعرّض للعقاب.

ليس هذا شأناً يختص به فريدمان وحده في مقاربة المنطقة وشعوبها. هناك وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، الذي وصف الفلسطينيين بالحيوانات البشرية، ومن قبله إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، الذي وصف إسرائيل بالفيلا التي تقع وسط الغابة، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الذي وصف أوروبا كلها بالحديقة وسط الغابة، في كلمة افتتح فيها الأكاديمية الدبلوماسية الأوروبية في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2022، وقال فيها إن أوروبا حديقة، وهي أفضل مزيج من الحرية السياسية والرخاء الاقتصادي والترابط الاجتماعي الذي استطاعت البشرية أن تبنيه، لكن أغلب بقية العالم ليس حديقة بل أدغال. ما يتناساه فريدمان، ومن قبله بوريل وغالانت، وحتى الشاعر البريطاني كيبلينغ الذي يُعتقد أنه صاحب الاستعارة الأصلية للحديقة وسط الغابة، أن هذه الحدائق المزعومة بُنيت عبر إبادات غير رحيمة لأهالي البلاد الأصليين الذين استعمر الغرب بلادهم ونهب خيراتهم، ولم يتورّع عن وصف من تبقى منهم بالحيوانات والحشرات، والأسوأ أن هناك من لا يزال يحرص على استقبال فريدمان أو سواه حتى وهو يعرف أنه قد يلجأ إلى عالم الحيوانات لوصفه إذا تعذّر عليه وصفٌ آخر.

تهجير سكان غزة طوعاً

محمد أحمد بنّيس

لا يزال تهجير سكان قطاع غزّة يتصدر أولويات دولة الاحتلال بعد انصرام أكثر من أربعة أشهر على بدء العدوان الغاشم على القطاع. وعلى الرغم من الانتقادات التي جوبهت بها تصريحات وزيري الأمن القومي إيتمار بن غفير والمالية بتسلئيل سموتريتش داخل إسرائيل، إلا أن واقع الحال يفيد بأن تهجير الفلسطينيين بات أولوية إسرائيلية غير معلنة، في ظل الارتجاج الذي خلفه هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول داخل الدولة والمجتمع الإسرائيليَّيْن. صحيح أن قرار محكمة العدل الدولية أربك، نسبيا، الحسابات الإسرائيلية وأحرج حلفاءها في الغرب، غير أن ذلك لا ينفي أن هناك «سياسة الأمر الواقع» التي تسعى إسرائيل إلى فرضها في غزّة، بما يضمن تنزيل مخططها السياسي والأمني على الأرض بعد أن تضع الحرب أوزارها. ويتّسق ذلك مع الطبيعة التوسّعية للمشروع الصهيوني، إذ لم تخْلُ برامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من مخطّطات استهدفت، ولا تزال، تهجير الفلسطينيين واجتثاث وجودهم الوطني والأهلي، موظفة في ذلك وسائل تباينت من مرحلة إلى أخرى. ومع صعود اليمين الصهيوني المتطرف، ونجاحه في التغلغل داخل مؤسّسات الدولة تحوَّل تهجير الفلسطينيين إلى مسألة حياة أو موت، خصوصاً بالنسبة لحكومة نتنياهو الحالية التي تضع تهجير سكّان قطاع غزّة ضمن الأهداف غير المعلنة لعدوانها.

خلّف العدوان الإسرائيلي دماراً هائلاً وغير مسبوق، بعدما دمّر القصف البيوتَ والمدارس والجامعات ودور العبادة والمستشفيات والمنشآت العامة والمساحات الزراعية، ما يعني تفكيك البنية التحتية بالكامل، بحيث يصبح تهجيرُ سكان القطاع أمرا واقعا لا محيد عنه. ويساعد نزوح مئات الآلاف داخل القطاع هرباً من الموت والدمار الاحتلال على تنفيذ مخطّطه بتهجيرهم نحو مصر ودول أخرى، فتصبح عودتهم إلى حيث كانوا يقيمون شبه مستحيلة أمام تعثّر وصول المساعدات الإنسانية الكافية. وإذا كانت مصر لا تزال ترفض تهجير سكان غزّة إلى أراضيها رغم الضغوط الأميركية والإسرائيلية، فإنّ ضراوة القصف الإسرائيلي وحجم الدمار الهائل في غزّة وانحياز الدول الغربية الكبرى لإسرائيل وإخفاق الرأي العام العربي والغربي في تحويل المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين إلى ضغط سياسي ملموس على صناع القرار في المنطقة والعالم، ذلك كله يُبقي هامش الحركة مفتوحا أمام دولة الاحتلال للقضاء على مختلف مقوّمات الحياة في قطاع غزّة، من دون إغفال أن مئات من السكان نجحوا في الخروج من القطاع باتجاه دول عربية وغربية، وهو أمر يَغيب، أو بالأحرى يُغيَّبُ، عمّا تسوقه وسائل الإعلام الدولية ضمن متابعاتها مجريات الحرب. وجاءت واقعةُ وقف دول غربية تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لتعزّز مخطّط التهجير، باعتباره عقاباً جماعياً يستهدف الحاضنة الشعبية والاجتماعية والأهلية للمقاومة الفلسطينية، ذلك أن تجفيف مصادر تمويل الوكالة سيؤدّي حتما إلى انهيار القطاعات الاجتماعية والخدماتية الحيوية التي تشكل عصب الحياة في قطاع غزّة. وحتى في حال توقف العدوان الإسرائيلي في المنظور القريب، وفشل إسرائيل في تنفيذ مخططها لليوم التالي للحرب، فإن إعمار غزّة سيستغرق سنوات، بالنظر إلى ما سيخلفه العدوان من دمار، ناهيك عن الأثمان السياسية التي ستكون ضمن خطط الإعمار وتفاهماته الإقليمية والدولية.

لا يمثل تدمير مقوّمات الحياة في غزّة سلاحا عسكريا وسياسيا فقط، بقدر ما يمثل أيضا حلقة جديدة في المشروع الصهيوني الذي يستهدف اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم، انسجاما مع سياسات الاستيطان والتهويد والأسرلة. بيد أن نجاح إسرائيل في المضي بعيدا بمخطّط التهجير يبقى رهين ما ستؤول إليه المعارك الضارية في غزة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال، من دون أن ننسى أن هناك معركة موازية لا تقل ضراوة، يخوضها الوعيُ الوطني الفلسطيني، من خلال المقاومة التي يبديها الفلسطينيون في مسعى إلى تجنّب تكرار ما حدث في النكبة (1948)، والنكسة (1967)، حين نجح الاحتلال في تهجير مئات الآلاف من أجدادهم وآبائهم بتواطؤ من حلفائه في الغرب.

لو أنّ مصر حرّة

عصام شعبان

يوجّه الفلسطينيون رسائل عدّة، إلى مصر، مطالبين بدور فاعل، يتجاوز جهود وساطة تقليدية، إلى دور يناصر شعباً محتلاً يتعرّض لحرب إبادة. على الأقل، أن تساهم الدولة الجارة في تخفيف تبعات الحرب، التي حولت أغلب أهالي قطاع غزّة إلى نازحين، بجانب عشرات الألوف من المصابين. تركّز الرسائل على أن تتّخذ مصر دوراً أكبر في جهود الإغاثة، المأوى والطعام والعلاج، من دون التقيّد بإذن الاحتلال في دخول المساعدات، ولا تبدو المهمّة المشار إليها أمراً بسيطاً، في ظل صلافة الاحتلال وابتزازه النظام المصري، ومطالبته بتشديد الرقابة على الحدود، ما يعني حصاراً محكماً، لا يسمح بمرور ما ييسّر سبل البقاء على قيد الحياة، وبينها قائمة ممنوعات، لا تمرّ من معبر رفح خصوصاً، بدعوى استخدامها المزدوج، وتشمل موادّ غذائية، وأدوية ومستلزمات طبية.

ويتساءل الفلسطينيون، عبر رسائلهم: هل يعجز بلد النيل عن إيصال الماء لمن نزحوا ويعيشون على بعد أمتار من حدودها، تتكرّر النداءات، وتبدو، في أغلبها عفوية، لكنها تختصّ مصر، ويأتي ذكر مواقف الدول العربية والإسلامية من دون تحديد، تنادي أصواتٌ من مناطق قطاع غزّة والضفة الغربية أيضاً، بأن تعرقل مصر مخطّطات الاحتلال، وتعارض سياسة التجويع، وتسهيل عبور المرضى والجرحى للعلاجي، وهي، وإن كانت ضرورية قبل الحرب، فهي تتعاظم حالياً. لذا، يستغرب، أن يسمح لسماسرة بالمتاجرة بالأزمة، ويتقاضى هؤلاء عن كل فلسطيني آلاف الدولارات مقابل العبور في ما يعرف بالتنسيقيات، بينما يأمل طيفٌ من الفلسطينيين (والعرب أيضاً) أن يكون لمصر دورٌ مغاير، لما لها من إمكانات تساهم في صدّ العدوان، وينتظرون موقفاً يمثل انحيازاً وليس مواءمة، تضامناً واصطفافاً مع الحق، وليس وساطة بين طرفين، تفهماً للاحتياجات لا تجاهلاً، أو الرد ليس لدينا ما هو أكثر، أو السير في طريق، المقارنة بدول عربية أخرى، بأنها لم تبذل جهداً كما مصر، في مقارنة ليست في محلها.

تتعلق نداءات كثيرة بالأمل في الدولة الأكبر، بجانب حقوق الجيرة، بمفهوم اجتماعي وبما تشكله علاقة الشعبين المصري والفلسطيني من اتصال تاريخي، وأيضاً تصوّرات بينها أن مصر قادرة على الفعل بما تمتلك من مصادر للقوة السياسية والدفاعية، ولكونها دولة مواجهة، خاضت الحرب مع المحتل، بجانب تصوّر عربي غالب، بأن إسرائيل تشكّل خطرا لا يقتصر على الفلسطينيين. أمام مشهد الحرب، يتذكّر طيفٌ من المصريين الثورة ومصائرها هنا، ماذا لو كانت مصر حرّة وديمقراطية، ماذا ستكون السيناريوهات المحتملة في رد فعلها الرسمي والشعبي، حتى مع اعتبارات عملية، ومحدّدات الدور، واتفاقية سلام، ستكون الصورة مختلفة. على الأقل، ستبذُل مصر الرسمية خطوات أكبر في ما هو إنساني وضروري وعاجل، على مستوى الإغاثة، تجتهد لوصول المساعدات، بما في ذلك بناء الجبهات وممارسة الضغوط على الاحتلال، وتنظيم قوافل دولية بمشاركة هيئات الأمم المتحدة وممثلي الدول الصديقة للشعب الفلسطيني، عربية أو غير عربية، تقف على المعبر وتضغط لتمرّر المساعدات لتكون متحرّرة من إذن الاحتلال وشروطه، لا أن تسلّم بأن إيصال المساعدات غير ممكن، ما باليد حيلة!

كان ممكناً أن تستند في ذلك إلى القانون الدولي، ومعاهدات ومواثيق، عن دور دول الجوار في مساعدة المتضرّرين من الحروب والصراعات، وإمدادهم بالغذاء والمأوى والعلاج، وكان المصريون داخل المنظمات الأممية في وضع مواجهة مع إسرائيل، في مجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من مؤسّسات، كانت ستمثل ساحة مواجهة. وضمن الأداء الدبلوماسي، كان سينطلق اللسان المصري، بخطاب عربيٍّ فصيح، يعكس ثوابت مصرية وطنية واعتبارات التاريخ والأمن معاً، خطاباً إنساني الانحياز (كما نلاحظه لدى بعض غير المنتمين إلى المنطقة العربية) يسمّي الأشياء بمسمّياتها، الحرب على غزّة وأهلها عدوان، والمقاومة حقٌّ مشروع ضد المحتلّ وليست إرهاباً، ولكنها دفاع المقهورين عن أنفسهم، ضد من يمارسون حرب إبادةٍ على شعب مسالم ومحاصر، وأن تقول القاهرة إن العدوَّ يقف على الحدود يطلق نيرانه، ويهدّد أمن المنطقة، وإن القاهرة لن تقبل الابتزاز أو التهديد، من إسرائيل وحلفائها. ستفرز حيوية الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية، أن يكون في الواجهة أفضل دبلوماسييها في المشهد، متجاوزين لغة باردة، تبدو محايدة، تتحدّث عن ضبط النفس في ممارسة حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها! سيتحدّث القادة بمنطق القوة التي يمتلكونها، لا بمنطق الجمعيات الخيرية وخطابها.

وفي تقديرات متواضعة، ستُذكر مصر بأنها سعت للسلام، لكن العدو يصرّ على الحرب، بما يؤثّر في أمنها القومي ومصالحها، وأنها كانت وسيطاً في عملية طويلة من مفاوضات، لكن إسرائيل تنتهك مجمل ما اتُّفق عليه، وتستمرّ في الحصار، ستذكّر العالم بأن للفلسطينيين الحقّ في الحركة والحياة، وفي منفذ على بحر غزّة، ومطار في القطاع، ودولة كاملة السيادة، وبموجب انتهاك إسرائيل اتفاقات وتفاهمات وأطر عمل سابقة، فإن مصر تغيّر توجهاتها وموقفها. ستشرح مصر أن الأزمة الإنسانية القائمة، أساسها العدوان الذي يجب أن ينتهي، وأن الحرب ليست أداة تضغط بها تل أبيب على القاهرة، بل العكس، وستقود القاهرة الجامعة العربية، وتمارس تكتيكات دبلوماسية على مستوى إقليمي مع الأطراف الفاعلة لتعدّل موازين القوة، ويدرك الإسرائيليون أن القاهرة لا تستخدم ولا يضغط عليها، وأن دورها في التفاوض ينطلق من انحيازها للشعب الفلسطيني. فخلال صفقة شاليط أكتوبر/ تشرين الأول 2011 وعدوان إسرائيل 2012 على غزّة، تعاملت إسرائيل مع مصر بحسابات مختلفة، لأن الظرف السياسي المستجدّ، واحتمالات تأثيره في توجّهات مصر كان قائماً، وفي كليهما حازت مصر قدرة على التفاوض تؤكّد مكانتها وتصبّ في صالح القضية الفلسطينية.

على مستوى مؤسّسي وبين أمثلة عدة، كان مجلس الشعب، مع احتمالات تنوع تياراته السياسية واختلافها، سيتخذ موقفاً واضحاً ومعبّراً عن غالبية المصريين، يراجع اتفاقيات التطبيع، ويطرح تعديلها، ويهدّد بإلغائها طالما انتهكت إسرائيل ما افترض من سلام، ينفيه العدوان المتكرّر، والمتصاعد حالياً في الأراضي المحتلة والمنطقة ككل. سينطق «النواب» ويعبّرون عن ممثليهم من الناخبين ويترجمون مواقفهم، لم نكن نرى جلسة بائسة، معدّاً لها مسبقاً، ومتفقاً على تفاصيلها وأدوار اللاعبين فيها، تكاد أن تكون منعدمة الاثر، لأن المصريين يدركون أنها «تمثيلية» لا تنطلي عليهم (ما بالك بالآخرين) ضمن آليات التوظيف السياسي، كما مظاهرات سابقة دعا إليها أطراف النظام بشكل مركزي، وخلفت من السجناء مجموعة جديدة، تسمّى سجناء التضامن مع غزّة.

لو كانت مصر حرّة، لما كانت تلوّح أطراف إقليمية ودولية، بالمساعدات المالية، وتنشر في ذلك، وسائل إعلام حول مواقف سياسية بعينها وحدود الدور المصري، مقابل المساعدات والقروض، ويكثر الحديث عن انتشال النظام من أزمته التي تصاعدت بحكم تراكم الديون في عشر سنوات، وتقول مؤسسات دولية إنها تستمر في الإقراض، وهذه المرّة لتخفف صدمات الاقتصاد من حرب غزّة. تصوّر أن هناك مجالاً عاماً من دون قيود، يسمح بإمكانات عمل المصريين ونشاطهم وعطائهم لمجتمعاتهم المحلية، وأيضاً إظهار توجّهاتهم تجاه القضية الفلسطينية، كنت سترى مشهداً مغايراً، اللجان الشعبية للتضامن في كل قرية، والكل يساهم لإظهار التضامن السياسي، ودعم جهود الإغاثة، حتى وإن كان ثلثا المصريين فقراء، لكن «الجودة بالموجودة». ولا تنفي بساطة الحال أن يجمعوا أضعاف ما جمعوه من مواد إغاثية، من دون وصاية أو لافتات حكومية تقفز على جهود شعبية، سواء من أفراد أو منظمات أهلية. لو كانت مصر متحرّرة، لا تحاصرها السلطوية، لرأيتَ أدواراً مغايرة للأحزاب والنقابات. على سبيل المثال، كنت سترى اتحاد الأطباء العرب، بقيادة مصرية، وبينه رموز وطنية، في السجن اليوم، يتخذ أدواراً متنوّعة، منها دعم الخدمات الطبية للمصابين، إلى الحشد على مستوى إقليمي ودولي لجهود الإغاثة، ويجعل بالتعاون مع آخرين موضوع الجرحى الفلسطينيين وخدمات الرعاية الصحية، مطروحاً عالمياً، وكانت المستشفيات المصرية التي أعدّت لاستقبال الجرحى، تقدّم خدماتها من دون كذب عن أعداد من استقبلوا فعلياً للعلاج، وكنتَ ستجد نقابات مصر تحشد وتساهم في ما أمكن وما يتصل بمهام أعضائها واختصاصاتهم، وكنتَ سترى، أيضاً، دوراً أكثر حيوية للمجتمع المدني المصري، بما في ذلك من دور إغاثي وأيضاً دور دعائي وسياسي، وتستقبل القاهرة مئات المؤتمرات لمنظمات إقليمية ودولية لتكون القاهرة مركزاً للتضامن والدفاع عن الفلسطينيين، بما تملك من قدراتٍ تظهر دورها ومكانتها، من دون حصار تفرضه سياسات النظام ومعادلات أزمته، وتوجّهاته. وكانت مظاهرات مصر للتضامن مع الشعب الفلسطيني في غزّة والأراضي المحتلة الأكبر عربياً، وربما عالمياً، لأن مكوّنات المجتمع المصري ستكون فاعلة وحرّة، قادرة على الحركة والتعبئة، وتعكس إرادة المصريين، هذا كله وربما أكثر، لو كانت مصر حرّة لا يحكمها الخوف والأزمات، ونتائج حكم الثورة المضادّة منذ عشر سنوات. ليست هذه السيناريوهات وبأمثلة محدودة، وفي حدّها الأدنى، بعيدة عن التحقّق، ولا متجاوزة للممكن، وتمتلك معطيات تحقّقها، إذا ما توافرت الحرية للشعب وسياسات وطنية وقوى مجتمع فاعل، لم تشلّ حركته، لتبقى للأسف نماذج ضعيفة أو مشوّهة، نتيجة حالة حصار وعقاب للمنحازين لمشروع الثورة، بالسجن أو دفعهم إلى الهجرة خارجياً، أو الغربة في وطنهم بفرض الصمت، فضلاً عن إدارة لمؤسسات الدولة في ظل السلطوية، التي لا تفرز أفضل ما فيها بطبيعة الحال. مع هذه السيناريوهات المتخيّلة، لدور مصر رسمياً وشعبياً، وتأثيراتها إقليمياً، كانت إسرائيل، قبل اتخاذ خطوات كثيرة، ستضع حسابات مختلفة، لأنها كانت ستدرك أن للشعب كلمته، والمسافة بين ممثليه ومواقفه، صناديق الانتخاب، والمحاسبة، وأصوات الميادين الحرّة تحشد وإمكانات الردّ ممكنة.

(كاتب مصري)

> تصوّر أن هناك مجالاً عاماً من دون قيود، يسمح بإمكانات عمل المصريين ونشاطهم وعطائهم لمجتمعاتهم المحلية، وأيضاً إظهار توجهاتهم تجاه القضية الفلسطينية
>
> لو كانت مصر متحرّرة لا تحاصرها السلطوية، لرأيت أدواراً مغايرة للأحزاب والنقابات

الرئيس الصامت محمود عبّاس

حلمي الخطيب

رغم كل التعتيم والتكتم على موقف الرئيس محمود عبّاس تجاه العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة ، إلا أن جميع ما ظهر من دلائل ومن تصريحات، ملتبسة حينا وصريحة أحياناً، يدل على أن موقف الرئيس من المقاومة لا يزال هو نفسه، ولم يتغير قيد أنملة منذ انتخابات عام 2006، وأن أول وأكثر ما يشغل باله، «سلاح شرعي واحد»، أي تجريد حركة حماس من سلاحها، رغم إنجاز 7 أكتوبر وما تلاه بفضل هذا السلاح. لقد ألحق سلاح المقاومة الفلسطينية بالعدو الصهيوني هزيمة هي الأكبر منذ تأسيس كيانه الغاصب، ودفع القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث في العالم كله، حتى إنه غطّى على حرب أوكرانيا التي كانت شغل أوروبا والولايات المتحدة الشاغل، ودفع القضية الفلسطينية إلى صدارة نشرات الأخبار الدولية في كل وسائل الإعلام. وأنطقت الأمين العام للأمم المتحدة بالحق الواضح، ولو جزئياً، ما أخرج العدو عن طوره، مطالباً إياه بالاستقالة. وفتحت هذه المقاومة الآفاق واسعة لتحرير الأسرى الفلسطينيين الأبطال، ومنهم من قضى 40 عاماً في المعتقل. كذلك ألحقت بالعدو خسائر إقتصادية وبشرية ومعنوية وسياسية ودبلوماسية وعسكرية لم يكن أحدٌ يحلم بها، ولا حتى العدو نفسه، ووحدت الشعب الفلسطيني المنقسمة قياداته خلف فكرة المقاومة المسلحة كما لم يكن موحّداً منذ عشرات السنين. وزادت من التناقضات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي، وزادت في حدّة التناقضات داخل الطبقة السياسية الإسرائيلية، بل حتى داخل الائتلاف الحاكم، وحتى داخل مجلس الوزراء المصغر.

وبفضل المقاومة، وبسبب ما قام به العدو من جرائم، يمثُل الكيان الصهيوني للمرّة الأولى متّهماً بالإجرام أمام محكمة العدل الدولية. ولم تعد الشكوى تقتصر على دولة واحدة، بل تتسابق دول ديمقراطية كثيرة للمساندة والانضمام. بالإضافة إلى خلافاتٍ مع أقرب حلفائه، أي الولايات المتحدة. وخلقت المقاومة تأييداً جماهيرياً عارماً في العالم أجمع، بل تجري أكبر المظاهرات في الولايات المتحدة وبريطانيا «الراعي الرسمي» لهذا الكيان العنصري. وتفيد كل استطلاعات الرأي بأن نقلة نوعية كبيرة تحدُث في تغير موقف الشباب دون سنّ الثلاثين في اتجاه دعم القضية الفلسطينية، بل وأكثر من ذلك، المطالبة بتفكيك إسرائيل وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وهو ما كانت القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني تطالب به حتى أواسط سبعينيات القرن الماضي. باختصار شديد، أنجزت المقاومة المسلحة للقضية الفلسطينية ما لم يستطع أحد أن يُنجزه عشرات السنين. لقد بدأت الولايات المتحدة، ومعها جميع الدول تقريباً، تدرك أنه لا سلام في الشرق الأوسط دون حل «عادل» للقضية الفلسطينية، وأنه لا بد من دولة فلسطينية إلى جانب دولة «إسرائيل»، وهو ما يطالب به الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس. وقد تصدّى العدو الصهيوني علناً لهذه الأفكار، وكشف عن حقيقة موقفه الرافض حلّ الدولتين بشكل سافر، وتناوب الوزراء الصهاينة، واحداً تلو الآخر، على رفض أي دولة فلسطينية، لا في الضفة الغربية ولا في غزّة. وأعلن صراحة رغبته في استمرار سيطرته الأمنية على غرب نهر الأردن واستمرار الاستيطان، بل ذهب بعض الوزراء شرقاً إلى ما هو أبعد من ذلك، وأصبح مصير السلطة التي يرأسها الرئيس أبو مازن في نظر الإسرائيليين واضحاً لنا جميعاً وللعالم أجمع.

ألم يكن الأجدر، والحالة هذه، أن يخرج الرئيس عباس عن صمته وأن يدعم هذه المقاومة باللسان، طالما أن دعمها باليد غير ممكن لاعتبارات دبلوماسية، أو لنقلها صراحة كما قالها هو بنفسه لأن المقاومة تتعارض مع قناعاته؟ وإذا كان الدعم باللسان غير ممكن، ألم يكن من واجب الرئيس محمود عباس أن يبحث بنفسه مع المقاومة الفلسطينية المخاطر على الضفة الغربية والجرائم التي ترتكب بحقّ الشعب في غزّة، بصفته رئيساً لكل الشعب الفلسطيني؟ ولو من باب الدفاع عن سلطته في الضفة الغربية التي تتآكل يومياً بفضل الاستيطان والمستوطنين؟ ألم يسمع الرئيس الفلسطيني بخطط التهجير «الطوعي»؟ ألم يرَ خريطة وزير المالية الصهيوني سموتريتش؟ ما الذي يجب حدوثه كي يقتنع الرئيس بضرورة اللقاء بقيادة المقاومة؟ هل الرئيس الذي بمستطاعه أن يسافر إلى الرياض في مؤتمر بروتوكولي احتفالي لم ينتج منه أي شيء عملي مفيد، عاجز عن السفر إلى قطر أوتركيا ولقاء قيادة المقاومة؟ حتى ولو لتقديم الشكر لها سرّاً على ما قدمته للقضية الفلسطينية خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟ هل يعقل أن يمرّ على بداية العدوان الصهيوني على غزة أربعة أشهر من دون أن يجري رئيس «كل الشعب» لقاءً مع من يلتفّ كل الشعب حولهم؟ ثم ماذا عن مستقبل قطاع غزّة بعد أن تضع الحرب أوزارها؟ لقد بدأ العدو يدرك تدريجياً، وسبقه الأميركان في ذلك، أن القضاء على حركة المقاومة وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين من رابع المستحيلات. لهذا ستقف الحرب وليس أمام الكيان الصهيوني طريقٌ آخر، سواء بقرار أميركي حازم، أو بتحوّل الأغلبية في الشارع إلى أغلبية برلمانية وفقدان الحكومة للثقة أمام الكنيست. فهل سيناقش الرئيس مستقبل غزّة مع أنتوني بلينكن وحده، من دون تفاهم مسبق قيادة المقاومة؟ أليس من مصلحة الرئيس أن يستقوي هو نفسه أيضاً بالمقاومة؟ ألم يدرس الرئيس عندما كان تلميذاً قصة «ألا إني أكلت يوم أُكل الثور الأبيض»؟ وقصة حزمة العصيّ؟ ألا يتذكّر قول رفيق دربه الشهيد أبو إياد: «مين هالحمار الذي يلقي سلاحه ويروح يفاوض»؟

كثيرة الأسئلة التي تدور في ذهن أي فلسطيني اعتاد على حركة الرئيس الشهيد ياسر عرفات في ظروف كهذه، فعندما نتذكّره وكيف كان يشغل وسائل الإعلام يومياً متنقلاً بين عاصمة وأخرى، يجري اللقاءات هنا وهناك، ونقارن بين ذلك وسكون الرئيس محمود عبّاس الذي اقتصرت كل حركته على زيارة القاهرة وعمّان و«مؤتمر الكلام» في الرياض، واستقبال بلينكن والمسؤولين الأوروبيين في مقر إقامته، «يستغرب» المرء هذا الصمت وهذا السكون. ألم يشكّل هذا الصمت بيئة خصبة للمغرضين لمحاولة النيْل من المقاومة وتشويهها فيزيدوا الانقسام اتساعاً وعمقاً؟ خروج الرئيس في موقف واضح حازم، ولقاؤه علناً قيادة المقاومة، سيقطع الطريق على كل هؤلاء، خصوصاً أن منهم بعض مقرّبيه. كيف سنفسر قول قاضي قضاة فلسطين، محمود الهباش، المقرّب جداً من الرئيس عبّاس، وهو ثالث ثلاثة يرافقونه في حله وترحاله، والذي توعّد «حماس» بالمحاسبة الشديدة بعد انتهاء الأحداث؟ وعندما غرّد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عبّاس زكي، «خارج السرب»، مساندا المقاومة ومفتخراً بزعيم حركة المقاومة في قطاع غزّة يحيى السنوار، جاءه الردّ من «فتح» نفسها بأن عباس زكي لا يمثل اللجنة المركزية، وأن تصريحاته خاصة به وحده. ولم يتخلّ الرجل عن موقفه المشرّف، بل استمرّ فيه، واعتبر ردّ حركة فتح بلا قيمة. كذلك صرّح القيادي في «فتح»، جبريل الرجوب، لإحدى الفضائيات بأنه يرحّب بحركة حماس، ولكن على قاعدة «السلاح الشرعي الواحد»، أي نزع سلاح «حماس» وتحويلها إلى نموذج آخر من الأحزاب السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية التي لا حول لها ولا طول. وأخيراً وليس آخراً، جاء دور الوزير أحمد مجدلاني، الذي اعتبر أن «حماس» حركة إرهابية في واقعها الحالي. وبعد المقابلة الفضيحة، قرّر مجدلاني، أو قرّروا له، أن يتراجع عن تصريحه. وكان قد سبقه أسامة العلي، السفير السابق، وعضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، المجلس الذي رغم متابعتي اللصيقة للشأن السياسي الفلسطيني والعربي لم أكن قد سمعت به، ولم أسمع بأي نشاط له، ولا أذكر أن أحداً قد جاء على ذكره يوماً منذ عام 1965، حتى جاءت تصريحات هذا العضو المقيم في عمّان، الذي اعتبر في مقابلة مع فضائية أن «حماس» مليشيا، ملمّحاً إلى عمالتها لإسرائيل! وكال لها الإهانات والإساءات، واصفاً الناطق الرسمي باسم كتائب عز الدين القسام بـ «أبو زفت» ... إلخ. لم يراجع هذا نفسه كما فعل أبو ردينة وأحمد مجدلاني، ربما بسبب تقدّمه في السن وبسبب «ارتخاء عضلاته»، ما استدعى تدخلاً من أمين سر «المجلس المجهول» عضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح والوزير السابق نصر يوسف على المدعو أسامة العلي، معتبراً أن تصريحاته الأخيرة شخصية ولا تعبّر «بالضرورة؟» عن المجلس الاستشاري لحركة فتح. أليس من حقنا والحالة هذه الشك في أن موقف الرئيس غير المعلن وغير الواضح، الصامت الساكن، تجاه حركة المقاومة، وبالتحديد «حماس» هو ما يشيع هذه الأجواء التي تصبّ في خانة تفتيت الوحدة الوطنية؟

... من واجب الرئيس الفلسطيني أن يعيد قراءة موقفه من حركة المقاومة، وأن يرى بوضوح أكبر ما يقوم به المستوطنون، وما تقوم به حكومة الاحتلال من تقويض لسلطته التي يعرف هو أكثر من غيره ضعفها. من واجب الرئيس أن يبادر فوراً، ومن دون أي تأخير للقاء قيادة المقاومة لبحث كل ما ترتب على تصدّيها البطولي للعدوان، وأظن أن لقاءً مثل هذا ستكون له إيجابيات كثيرة على الشارع الفلسطيني وعلى مستقبل قطاع غزّة وعلى مستقبل الضفة الغربية وعلى مستقبل السلطة الفلسطينية ذاتها، وكذلك على مستقبل المقاومة، وسيحصن القضية الفلسطينية أمام محاولات تصفيتها.

(كاتب فلسطيني في صوفيا)

> من واجب عبّاس أن يبادر فوراً، ومن دون أي تأخير، للقاء قيادة المقاومة لبحث كل ما ترتب عن تصدّيها البطولي للعدوان

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads